



Source : AN - WAHAR  
Date : 7-2-95  
Photo No. : 304

## الإم يأخذ البلد رهينة؟

دائماً، تبدأ الامور هكذا: إحياء، بعد خناق وعناق، ان بت سبب الخناق قابل للتأجيل، بل مؤجل. يمر يومان ثم يصبح الإحياء كلاماً شبه منزل، او لنقل حقيقة يعتبر كل معلق انه ملزم الانطلاق منها لبناء أي تحليل. ثم لا يلبث أن يتحول التأجيل موعداً، قبل ان يأتي خناق جديد، فعناق فايحه جديد من صبا بردى، فموعد مؤجل، فتأجيل للموعد، فيقين التأجيل، ف..... نعم، انهم يستعدون ليعملوها فينا مرة جديدة: بعد تسخيف المعركة الرئاسية فالغائها، وعلى رغم تأكيدات المجلس (سيد نفسه) وتطمينات اسياذ المجلس، ثمة رائحة كريهة بدأت تفوح. انها رائحة الألاعيب الدستورية التي لا مبرر لها غير التمرب من تناقضات الحلفاء. انها رائحة طبخة ربما كرمها مدبروها لكنهم لا يجدون مفراً من تقديمها... حتى لا تفوح روائح أخرى.

نعم، هناك اكثر من سبب حتى نخشى اليوم التلاعب باستحقاق الانتخابات العامة المفروض اجراؤها قبل 15 تشرين الأول 1996 في ابعد تقدير. والتلاعب عنى نوعين: قانون الانتخاب اولاً، وكيفية اجراء الانتخابات نفسها (او عدم اجرائها) ثانياً. بطبيعة الحال، يكمن الخطر الاساسي اليوم في الشق الاول، فتأجيل الانتخابات اي التمديد للمجلس، وإن يكن يشكل احتمالاً جدياً منذ الآن، يتطلب الكثير من الإحياءات وتالياً من الوقت، حتى يصبح، لا قتر الله، واقعاً. اما في ما يتعلق بالشق الثاني، فقد بدأت الإحياءات وكثرت، وبدأت تعبث بيقين من عليهم إنبه الناس، حتى اننا صرنا نقرأ، في اليومين الاخيرين، ان بت قانون الانتخاب مؤجل لأشهر، بعدما وعدنا به قبل اطلالة العام الجديد.

لا يحتاج المرء للإكثار من التحليل حتى يدرك ان اول شروط القانون "العادل" الذي يتوق اليه من لم يسأم السياسة بعد هو ان يكون قانوناً مبكراً، حتى يتسنى للجميع، معارضين وموالين، التساوي امام الاستحقاق، إن لم يكن امام القانون. تلك قاعدة كونية، ولا يمكن ولا في شكل من الاشكال تجاوزها بحجة الظروف، أكانت محلية ام اقليمية، او بسبب توازنات تكتيكية، ام استراتيجية.

بالطبع لا يدعي احد ان التفاؤل عن هذه الظروف وتلك الحسابات امر سهل. ولكن من قال ان السياسة فن السموولة؟ وبالطبع ايضاً، لا يستسهل احد حراجة الحساب الاكثر دقة في هذه المعادلة، عنينا شروط وليد جنبلاط، والبعض يقول ابتزازه. ولكن، هل يجب ان يدفع المجتمع السياسي اللبناني بأكمله ثمن التحالفات المعقدة التي تربط بين اهل الحكم (والذين خلفهم)؟

قطعاً، لا يتحمل وليد جنبلاط وحده مسؤولية التأخير الذي بدأ يتأكد في اقرار قانون الانتخاب. ولا يجوز تاليا التعامل معه ككبش محرقة للتكفير عن ذنوب رفاقه في الحكم. لكن المشكلة الآنية الاكثر الحادا تبقى مشكلة وليد جنبلاط الذي بات، خطأ او صواباً، برغبته او رغماً عنه، على صورة من يأخذ بلداً كاملاً رهينة.

سمير قصير